المواصفات القياسية والاستثمار فى عالم متغير

إعـــــداد

د. أحمد جابـــر

كلية الهندسة - جامعة القاهرة

د. سوسن بكـــر

كلية الهندسة - جامعة القاهرة

فى إطار

مؤتمر التأمين على مخاطر الاستثمار

فى ظل المتغيرات العالمية

الإسكندرية

٤ – ٥ مايو ١٩٩٦

الجمعية العربية للتنمية البشرية والإدارية والاجتماعية – الجمعية العربية لتنمية الوعى البيئى والسياحى والسكانى – مكتب مستشارك الضريبى

١ . مقـدمـــــــة :

دخلت مصر حالياً فى مفاوضات لعقد اتفاق للمشاركة المصرية الأوربية، ويتناول مشروع الاتفاق مجالات متعددة مثل القضايا الإقليمية والأمنية، إقامة منطقة للتجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوربى والعمل على الاعتراف المتبادل بالمواصفات بهدف تسهيل حركة التجارة بالإضافة إلى موضوعات تتعلق بالحوار فى المسائل الاجتماعية والثقافية ودعم أهداف الاتفاق التنموية. وهذه الشراكة فى التجارة ستؤثر – أو تتأثر – بالتالى بأنظمة المواصفات القياسية والتشريعات الصناعية المصرية (بمعنى أن المواضفات القياسية والتشريعات الصناعية قد تشكل عائق أو حافز للتجارة.

تتناول هذه الورقة موضوع العلاقة بين المواصفات القياسية المحلية والاستثمار الصناعى فى مصر من زاوية إمكانات النمو فى عالم متغير متسارع التغيير، ويمكن إستعراض مظاهر هذا العالم المتغير متمثلة فى شواهد محددة هى:

- المعدل المطرد لبزوغ تكنولوجيات جديدة والانفجار المعلوماتى
- التوجهات نحو النمو من خلال العالمية GTG – Growth Through Globalization
- الاتفاقات الجديدة للتجارة الحرة New Trade Agreements
- الاتحادات الاقتصادية والمالية Economic & Monetary Unions
- التغيرات الاجتماعية الجديدة Social Conventions
- التخوفات المتعلقة بالتأثيرات البيئية للأنشطة الاقتصادية Environmental Concerns

ويمكن أن نعبر عن هذا التغير باستخدام مؤشرين هامين:

أ- المتوسط السنوى لمعدل زيادة الناتج القومى الاجمالى Real GDP Growth

يبين الجدول (١) المعدلات الحالية والمستقبلية المتوقعة لزيادة الناتج القومى الاجمالى للدول الصناعية الغنية والدول النامية للفترة ١٩٧٤ – ١٩٩٣ و١٩٩٤ – ٢٠٠٣. ويتضح من هذه البيانات مدى النمو الاقتصادى السريع فى بلاد شرق وجنوب أسيا مقارنة بالعالم الصناعى وباقى العالم النامى فى الفترة ١٩٧٤ – ١٩٩٣. ويتوقع

الاقتصاديون استمرارية هذا النمو السريع وزيادة التباين فى معدلات نمو الناتج القومى للفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٣ بين دول العالم النامى وبالذات دول شرق وجنوب آسيا والدول الصناعية الغنية.

وقد أطلق على هذا الازدهار الأسيوى المد القادم The coming boom فى العديد من المناطق فى العالم (Woodall, 1994).

جدول (١)

تغير معدل زيادة الناتج القومى الاجمالى Real GDP Growth

مجموعة الدول	١٩٧٤ – ١٩٩٣ (%)	١٩٩٤ – ٢٠٠٣ (%)
الدول الصناعية الغنية	٢,٩	٢,٧
الدول النامية	٣,٠	٤,٨
منها		
شرق آسيا	٧,٥	٧,٦
جنوب آسيا	٤,٨	٥,٣
أمريكا اللاتينية	٢,٦	٣,٤
أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقاً	١,٠	٢,٧
دول جنوب الصحراء الأفريقية	٢,٠	٣,٩
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١,٢	٣,٨

المصدر: البنك الدولى

وكما يتضح فى جدول (١) أن معدل نمو الناتج القومى فى إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان منخفضاً جداً فى الفترة بين ١٩٧٤ – ١٩٩٣ مقارنة بالدول الصناعية والدول النامية الأخرى وتوقعات ارتفاع معدل الناتج القومى فى نمو هذا الاقليم فى الفترة ١٩٩٤ – ٢٠٠٣ يرجع – ضمن عوامل أخرى – إلى التوجه الحديث لهذه البلاد نحو سياسات التحرر الاقتصادى Privatization والخصخصة Liberalization، ولكن يتوقع

الاقتصاديون أن يكون معدل نمو الناتج القومى فى هذه المنطقة فى الفترة من ١٩٩٤ – ٢٠٠٣ (٣,٨%) أقل من متوسط النمو المتوقع للبلاد النامية (٤,٨%).

شكل (١) تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر

الدول التى تتدفق إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة

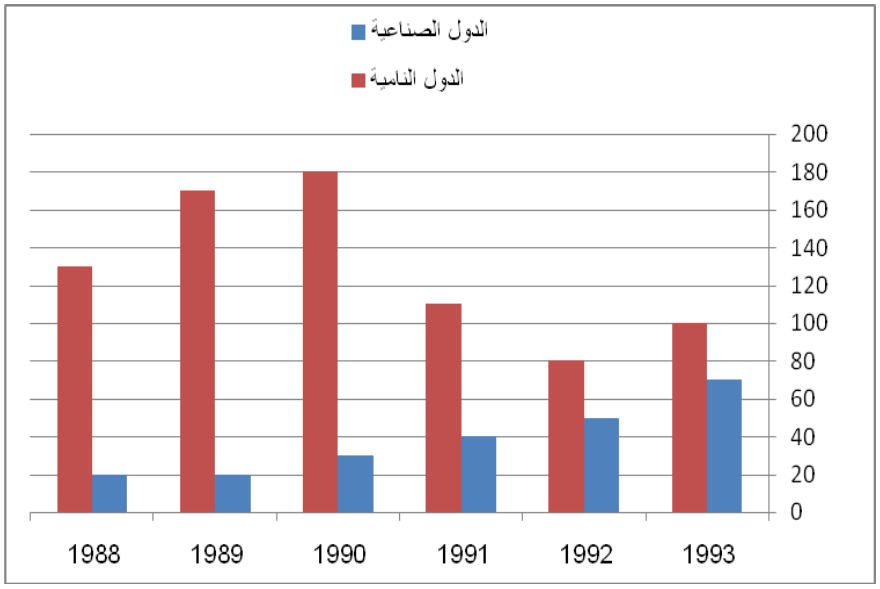

أكبر عشر دول نامية

٨٨ – ٩٢، بليون دولار

الصين	٢٥,٦
سنغافورة	٢١,٧
المكسيك	١٨,٤
ماليزيا	١٣,٢
الأرجنتين	١٠,٦
تايلاند	٩,٥
هونج كونج	٧,٩
البرازيل	٧,٦
تايوان	٦,٠
اندونسيا	٥,٦

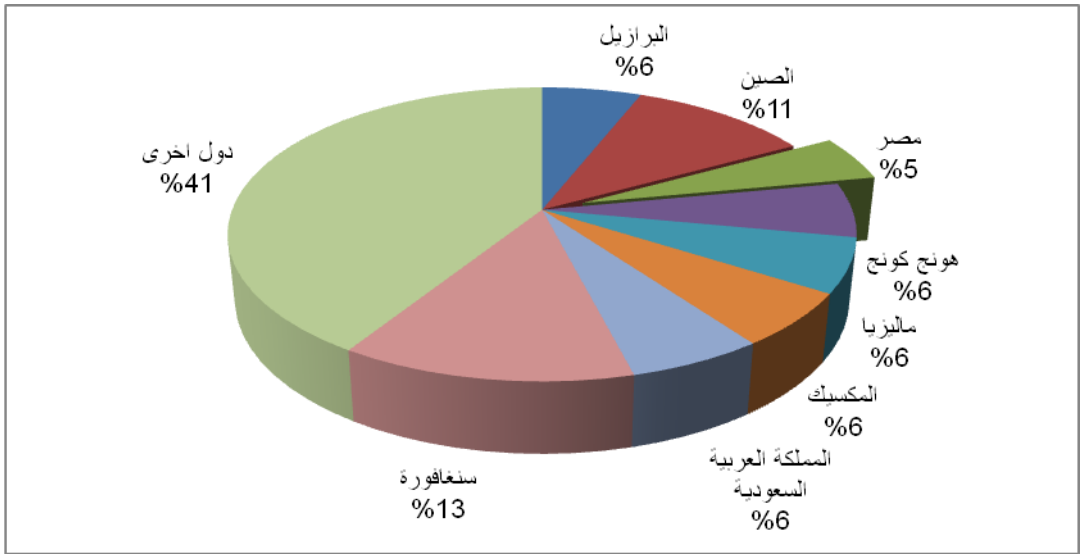

شكل (٢) نصيب مصر من تدفق الاستثمارات الأجنبية فى الفترة من ١٩٨٣–١٩٩٠

شكل (١) تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر

الدول التى تتدفق إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة

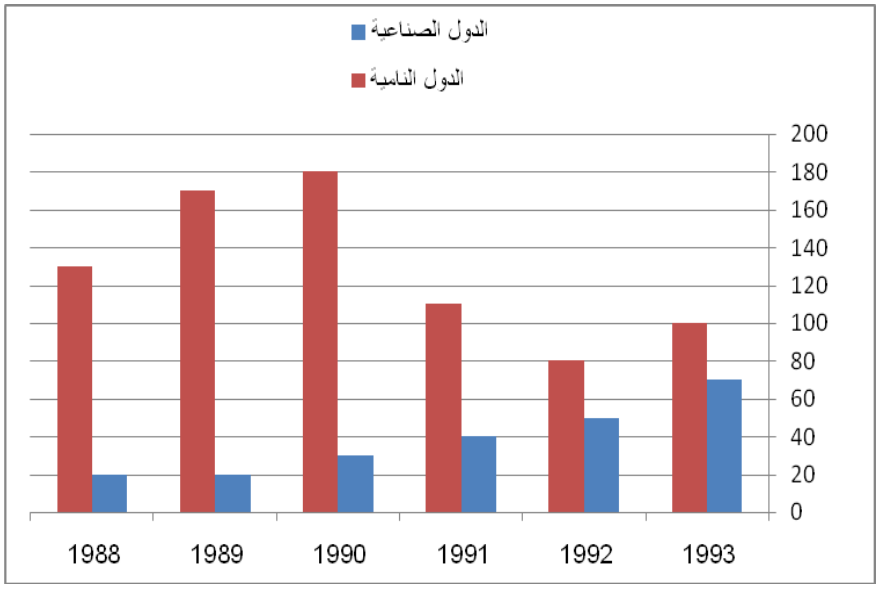

أكبر عشر دول نامية

٨٨ – ٩٢، بليون دولار

الصين	٢٥,٦
سنغافورة	٢١,٧
المكسيك	١٨,٤
ماليزيا	١٣,٢
الأرجنتين	١٠,٦
تايلاند	٩,٥
هونج كونج	٧,٩
البرازيل	٧,٦
تايوان	٦,٠
اندونسيا	٥,٦

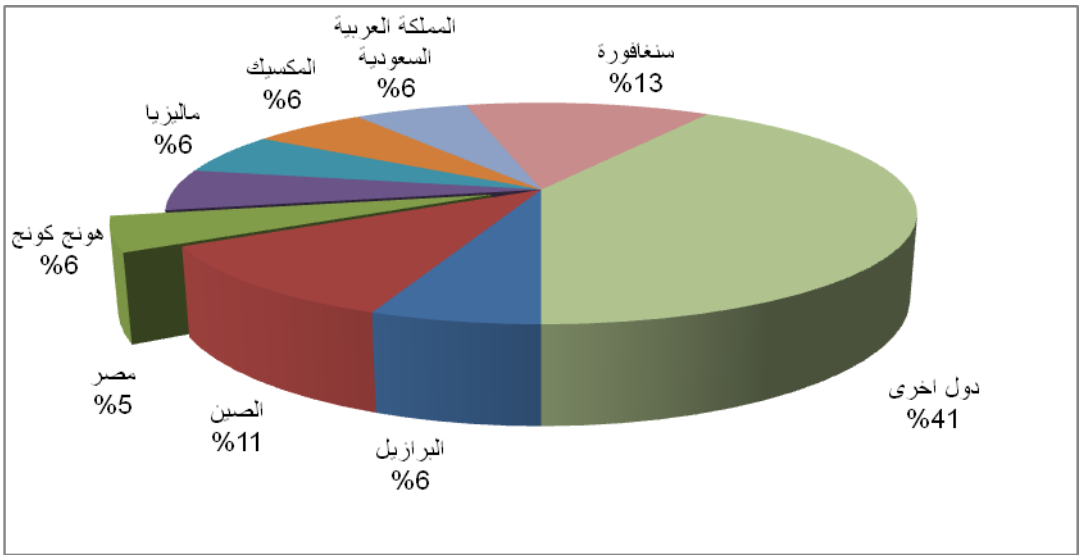

شكل (٢) نصيب مصر من تدفق الاستثمارات الأجنبية فى الفترة من ١٩٨٣–١٩٩٠

ب- لبحث عن صيغة جديدة للشراكة مع رأس المال الأجنبى

جـ- تطوير الموارد البشرية والمالية والقدرات الصناعية

د- اختيار التقنينات الملائمة Screening Technologic

هـ- اتباع سياسات مالية محفزة Fiscal Incentives

و- اتباع سيسات للمناطق الحرة Zone Policy

ز- تنمية نظام متحرر لنقل التكنولوجيا Technology Transfer

وتتناول هذه الورقة عاملين من هذه العوامل وهما:

- تحديد السياسات الاقتصادية وما يستتبعها من تشريعات صناعية
- تنمية نظام متحرر لنقل التكنولوجيا

٢. الـهـدف مـن الـورقـة:

تتناول هذه الورقة جزئية التشريعات الصناعية وما يترتب عنها من وضع للمواصفات القياسية آخذين فى الاعتبار أن التشريعات الصناعية قد تكون منشطة للنمو الاقتصادى أو قد تشكل عائق للنمو مؤثرة بذلك على الاقتصاد ككل، كما أن التشريعات الصناعية تؤثر بشكل مباشر على "إمكانية تنمية نظام متحرر لنقل التكنولوجيا" وتطرح الورقة مسألة تطويرها ومراجعتها بما يتلاءم مع المتغيرات العالمية كإتفاقيات الشراكة المصرية الأوربية حيث أن المنتج الصناعى المصرى يواجه ليس فقط إزدياد فرص التجارة العالمية بل ازدياد فى تحديات المنافسة الدولية أيضاً.

بإستعراض دراسة حالة لإحدى القطاعات الصناعية فى مصر وهى المنظفات الصناعية نبين أن التشريعات الصناعية الحالية تشكل إحدى العوائق الرئيسية لإمكانات نمو هذا القطاع من خلال إعاقة نقل التكنولوجيا وكذلك فقد فى معدلات الأداء.

وحيث أن مسئولية تطوير التشريعات تقع – فى الظروف المثالية – على عاتق السياسيين والمشرعيين والصناعة والمستهلك، فإن تحديد الأدوار والتداخلات واستعراض الأسس النظرية

والعملية لوضع المواصفات والتشريعات والاستناد على الخبرة التراكمية المحلية والدولية من أهم ركائز تنمية امكاناتنا للمنافسة العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية اللازمة للنمو الاقتصادى.

ستعرض الورقة العلاقة بين المواصفات القياسية المحلية والاستثمار الصناعى من خلال:

- عرض الأسس النظرية والتطبيقات العملية
- المواصفات القياسية والأسباب التى على أساسها تتدخل الدولة
- التشريعات المتعلقة بالصحة والأمان ومدى نجاحها فى تحقيق الأهداف التى وضعت من أجلها.

وتجدر الإشارة إلى أهمية التعرف على الفرق بين المواصفات القياسية والتشريعات المتعلقة بالأمن والصحى فالمواصفات القياسية هى توصيف لخصائص المنتج وتشمل Product Formulation للتحكم فى الأداء Performance أما التشريعات المتعلقة بالصحة والأمان فهى تتطلب من المصنع ضمان سلامة المنتج من خلال اختبارات الصحة الأمان ولا تشمل توصيف لتركيب المنتج.

- التوجهات الجديدة فى إعداد المواصفات القياسية.

يتبع هذا العرض النظرى دراسة حالة للمواصفات القياسية للمنظفات الصناعية فى مصر وكيف أنها حالياً تشكل إحدى عوائق إزدهار هذا القطاع الصناعى الهام وما قد يستتبع ذلك من تقليل قدرته على المنافسة الدولية.

٣. المواصفات القياسية وأسباب تدخل الدولة فى وضع التشريعات الصناعية

تنقسم المواصفات القياسية بشكل عام إلى نوعين: المواصفات الاختيارية Voluntary والمواصفات الاجبارية Mandatory وقد يتم اصدارها بمعرفة مؤسسة حكومية أو جهة توحيد قياسى تابعة للقطاع الخاص، ويمكن أن تتناول المواصفات الكاملة لمنتج تام الصنع كما يمكن أن تتناول طريقة الانتاج نفسها، وقد تم النظر إلى عملية توفيق المواصفات فى الفترة الأخيرة كجزء من عملية إزالة معوقات التجارة الحرة. (Reilly 1995، Lowrance ١٩٧٤، Scott 1994 US Department of Commerce 1994، Cascio 1994، Kuhre 1995).

وقد قامت الدول باستخدام المواصفات فى الماضى كأحد وسائل الحماية لصناعاتها المحلية Non Tarriff Barriers (NTB) بينما شملت اتفاقية الجات GATT فى ملحق فنى على اشتراطات لالغاء بعض نظم المواصفات التى يمكن أن تعـوق تطبيق بنـــود الاتفاقية (Reilly 1995).

وشهد هذا القرن إزدياد فى الدور التشريعى للدولة فى هذا المجال حتى فى الدول الرأسمالية كالولايات المتحدة الأمريكية. ويجب أن نتفهم أن إزدياد الدور التشريعى للدولة لم يأتى نتيجة لقرارات مركزية Top-Bottom ولكن نتيجة تغيرات مجتمعية Cultural Change طالبت بأهمية التحاور Dialogue بين الدولة والصناعة ومنظمات حماية المستهلك فى عملية وضع التشريعات، وعلى الرغم من أن نمو هذه الحركة المجتمعية فى مصر قد بدأت إلا أننا بحاجة إلى مزيد من التحاور بين الجهات المختلفة فى وضع التشريعات الصناعية.

الأسباب تلى على أساسها تتدخل الدولة:

فى ظل اقتصاديات السوق وباستخدام مفردات لغته، يمكن أن تقسم الأسباب التى من أجلها تتدخل الدولة (Howell, Allesion & Henely 1987) إلى ما يلى:

أ- أسباب تتعلق بالعوامل الخارجية Externalities

ونعنى بها نوعية التكلفة المتعلقة بالإنتاج وليست مرتبطة بالمنتج أو المستهلك (أى لا يتحمل تكلفتها المنتج أو المستهلك بل تقع على عاتق أفراد آخرين) من أمثلة التشريعات المصححة التى تلجأ إليها الدولة:

- تحميل المنتج كلفة التوافق مع التشريعات البيئية
- تحميل المنتج كلفة التوافق مع التشريعات العمالية
- تحميل المنتج كلفة التوافق مع تشريعات السلامة المهنية

وبالتالى يقوم المنتج بنقل – Transfer هذه التكلفة إلى المستهلك.

ب- أسباب تتعلق بتداول المعلومات Inadequate Information

ونعنى بها أن آلية السوق تفترض مثالية أن كلا من المنتج والمستهلك يملكان نفس المعلومات بنفس القدر وفى نفس الوقت ويمكن أن يكون تدخل الدولة من نوع منع الاعلانات الخادعة Deceptive Advertising.

جـ- أسباب تتعلق بقوة السوق Market Power

حيث من المفترض أن الدولة تتحقق من توزيع أو توازن قوى السوق Dispersed Market Power ومن أمثلة ذلك التشريعات العمالية ومنع الاحتكار Antitrust and Labor Relations Laws.

د- أسباب تتعلق بأهداف اجتماعية Social Goals

حيث يمكن أن تتدخل الدولة رغبة منها فى تحقيق أهداف اجتماعية ليست على علاقة مباشرة بكفاءة السوق مثال ذلك التشريعات المتعلقة بالبطالة أو التعويضات والتأمينات.

٤. التشريعات المتعلقة بالصحة والأمان Health & Safety

الهدف النهائى من هذه التشريعات (Lowrance 1974, Feldman 1980) هو تعظيم العائد الصحى ومستوى الأمان ونوعية البيئة. وترجع أسباب الاهتمام بهذه النوعية من التشريعات حسب رؤية كل من الاقتصاديين والسياسيين إلى ما يلى:

أ- رؤية الاقتصاديين: أنه يتم تصميم التشريعات المتعلقة بالصحة والأمان عندما تفشل آليات السوق الطبيعية فى تحقيق المستوى المستهدف.

ب- رؤية السياسيين: أن هذه التشريعات تستخدم للوصول إلى أهداف اجتماعية ليس لها علاقة بالمفهوم الاقتصادى للكفاءة أو آليات السوق.

وقد طرحت بعض الدراسات الجادة (Grandall & Lave 1981, Cadot & Desgane 1995) (Marino 1995, Nowell & Shogan 1994) أسئلة تتعلق بمدى

نجاح مثل هذه التشريعات فى تحقيق الأهداف التى وضعت من أجلها سواء تبنينا أى من رؤى الاقتصاديين أو السياسيين ومن هذه الأسئلة:

أ- هل يوجد أساس علمى يمكن أن يبنى على أساسه المشرع تشريع صناعى ما؟

ب- هل حقيقى أن لهذه التشريعات أثر كاف فى خفض معدلات التعرض للمخاطر الصحية وتحقيق الأمان؟

جـ- هل يمكن المفاضلة بين بدائل المواصفات المرتبطة بهذه التشريعات على أساس علمى؟

د- هل يمكن تحليل أثر المخاطر وتحديد حدود اللايقين Uncertaininties المرتبطة بدورة استعمال المنتجات.

٥. التوجهات الجديدة فى إعداد المواصفات القياسية والتشريعات المتعلقة بالصحة والأمان

يمكن تلخيص أهم التوجهات الجديدة فى إعداد المواصفات القياسية والتشريعات المتعلقة بالصحة والأمان فيما يلى:

أ- التزامل والتشابك Networks and Partnership مثال ذلك توقيع الاتفاقات بين مجموعة من الدول لمناقشة ومراجعة المواصفات فى مجال من المجالات ذات الاهتمام المشترك (مثل الاجتماعات الدورية لمجموعة من ١٤٤ دولة فى روما لمناقشة التشريعات فى قطاع الغذاء تحت رعاية FAO – WHO) (Jacobs 1994). وهذا التزامل والتشابك يؤكد أهمية زيادة التحاور بين ممثلى الدولة، الصناعة، الخبراء ومنظمات حماية المستهلك.

ب- المنهج الجديد للسوق الأوروبية – "تناغم المواصفات Harmonization of Standards كبديل لاصدار مواصفات جديدة حسب النظام القديم New directives بهدف التوحيد القياسى وإزالة معوقات التبادل التجارى، تم اتباع أسلوب جديد يعتمد على وضع الأسس العامة لحماية صحة المستهلك وتحقيق معدلات الأمان وحماية البيئة وبناء عليه يمكن الاكتفاء بالمواصفات الموجودة لدى الدول الأعضاء فى بعض الحالات واتباعها وفق نظام الاعتراف المتبادل Mutual recognition وقصر مهمة وضع مواصفات جديدة على عدد محدود من المجالات (Kuhre 1995, Reilly 1995 Fairweather 1994, Cascio 1994).

جـ- التحكم الذاتى Self Regulation: يتصور بعض المهتمون بتطوير المواصفات الصناعية أنه سوف تأتى مرحلة تكون المبادرة فى حماية المستهلك فى يد الصناعة بالكامل وأنه سوف لا يكون هناك داع لتدخل الدولة.

٦. دراسة حالة: المواصفات القياسية للمنظفات الصناعية

يعتبر قطاع المنظفات الصناعية من القطاعات الصناعية الهامة فى الاقتصاد المصرى. ويضم هذا القطاع شركات خاصة محلية أو عالمية وشركات تتبع القطاع العام. ويمثل هذا القطاع ٠,٥% من الناتج القومى الكلى GDP ويوفر ٣٥,٠٠٠ فرصة عمل مصرية.

على الرغم أن هذا القطاع لا يعتمد فى الأساس على استيراد المكونات الصناعية إلا أنه لا يحقق نشاط تصديرى ملحوظ. كما أن هذه الصناعة لم تحقق قدرتها السوقية المتوقعة (Market Potential).

وتشكل المواصفات والتشريعات الصناعية المحلية إحدى أسباب ضعف النشاط التصديرى للقطاع بطريقة غير مباشرة لأن الانتاج للسوق المحلى (الخاضع للمواصفات المصرية) والسوق الخارجى (الغير خاضع للمواصفات المصرية بل لمواصفات أخرى) سيرفع تكلفة المنتج نتيجة الإزدواجية فى خطوط الانتاج وبالتالى يفقد هذا القطاع قدرته على المنافسة الخارجية.

لكى نتفهم كيف تمثل التشريعات الحالية عائق نمو صناعة المنظفات وزيادة قدرة هذا القطاع فى المنافسة العالمية فى ظل المتغيرات العالمية نستعرض نظاميين مختلفين للتعامل مع المواصفات للمنظفات الصناعية:

النظام الأول: النظام المعنى بالأمان Safety Based Regulations

يهدف هذا النظام – المعمول به فى الدول الوروبية إلى:

- ضمان معدل عال من حماية المستهلك Maximum human and environmental safety
- حماية البيئة مع تقليص الاشتراطات على مواصفات تركيب المنتج Minimum restrictions on formulation

ولتحقيق هذا:

أ- يتم تحديد أطر دراسات تقييم المخاطر التى يمكن أن تنجم من استعمال المنتج Eco Toxiological Risk Assessment

ب- يتم وضع اشتراطات الانتاج والتوزيع بحيث تكون مرتبطة بنتائج دراسات تقييم المخاطر.

جـ- يتم التعريف بحدود المخاطر من خلال نظام متطور للنشرات الملصقة على المنتج Labeling

ويعنى هذا:

أ- المسئولية القانونية تقع على عاتق المنتج

ب- تعظيم امكانيات الابتكار والتطوير وذلك عن طريق تقليل العوائق على تركيب المنتج Min. restriction on formulation بالإضافة وضع نظام جيد لضمان أعلا مستوى للصحة والأمان Good eco-texelogical Assessment

جـ- تحقيق مستوى عال من الأمان

د- يترك قرار المفاضلة بين معدلات الأدار Performance للمستهلك

لكى يتحقق هذا النظام يجب أن تتوفر العوامل الآتية:

- وجود بنية أساسية للتكنولوجيا Technological Infrastructure
- وجود نظام قادر على تنفيذ التشريعات المتعلقة بالصحة والأمان
- ضمان الاستمرارية الزمنية لنظام التشريعات لأن وضع التشريعات وتطبيقيها بكفاءة يحتاج إلى فترة زمنية يتم فيها تثقيف وإعداد الكوادر اللازمة.

النظام الثانى: المواصفات المحددة لتركيبه المنتج Formulation Based Regulations

يهدف هذا النظام – المعمول به فى صر – إلى حماية صحة المستهلك مع ضمان حد أدنى من مستوى الأدار Performance Level.

ووسيلة هذا النظام فى تحقيق أهدافه تنحصر فى وضع مواصفة تفصيلية لمكونات المنظف الصناعى تحدد الحدود الدنيا والحدود القصوى لكل مكون من مكوناته.

ويعنى هذا:

أ- أن المسئولية القانونية Liability تقع على عاتق الحكومة طالما التزمت الشركات المصنعة باتباع المواصفة القياسية حرفيا.

ب- تقليص أية فرصة للابتكار أو ملاحقة التطوير فى التكنولوجيات الجديدة المستخدمة فى أوروبا وأمريكا الشمالية منذ سنوات.

على الرغم أن التوحيد القياسى الحالى يسمح بتبنى التكنولوجيات الحديثة وذلك عن طريق إعادة كتابة المواصفات أو اشمال مواصفات جديدة إلا أن هناك مشكلتين أساسيتين:

١. كتابة واصدار المواصفات تحتاج إلى فترة زمنية طويلة

٢. صعوبة مواكبة التغيرات التكنولوجية فى بعض القطاعات كقطاع المنظفات الصناعية التى يحدث بها تغيرات تكنولوجية سريعة Quick-moving Technology.

جـ- تحقيق حد معقول من حماية المستهلك

د- يتم "التحكم" فى معدل الأداء Performance بواسطة الجهة المسئولة عن وضع المواصفة القياسية

ويتضح أن هذا النظام الحالى يؤدى إلى فقد خاصيتين هامتين تؤثران فى إزدهار هذا القطاع الصناعى:

١. فقد فى معدلات الأداء وذلك بسبب إعاقة حركة نقل التكنولوجيا Technology Transfer وتجدر الإشارة هنا إلى أن حوالى ٩٥% من منتجات المنظفات الصناعية فى أوروبا غير مطابقة للمواصفات المصرية وممنوع استيرادها وبالتالى يفقد المستهلك المصرى الفرصة من استخدام منتجات ذات معدل أداء عالى (أمثلة تشمل Compact Powders, Coloured Detergents) أى أن هذا النظام الحالى يؤدى إلى فقد فى معدلات الأداء.

٢. فقد القيمة Value وهى القدرة على تحقيق الأداء بصورة اقتصادية – In a cost effective manner حيث أن واقع الأمر أن المستهلك لا يبحث فقط عن الأداء أو التكلفة ولكنه يبحث عن القيمة Value وهى ما يمكن تعريفه بتحقيق أحسن أداء عند أقل تكلفة. يبين شكل (٣) منحنى القيمة وكيف تؤثر المواصفات عليه ويمكن أن نلاحظ أن منحنى القيمة يفصل بين المنتجات العالية القيمة والمنتجات منخفضة القيمة. ويتبين لنا أن المنتج ذى القيمة المنخفضة هو ذى أداء منخفض وتكلفة عاليه، والمنتج ذى القيمة العالية هو المنتج ذى أداء عالى وتكلفة منخفضة نسبياً. وكما يبين شكل (٣)

أن استعمال تكنولوجيات غير موصفة تسمح بطفرات تكنولوجية وبالتالى رفع مستوى الأداء مع الاحتفاظ بالتكلفة منخفضة. أما استعمال التكنولوجيات النمطية الموصفة فإنها قد ترفع الأداء ولكن على حساب ارتفاع التكلفة.

شكل (٣) منحنى القيمة: التكلفة/الأداء

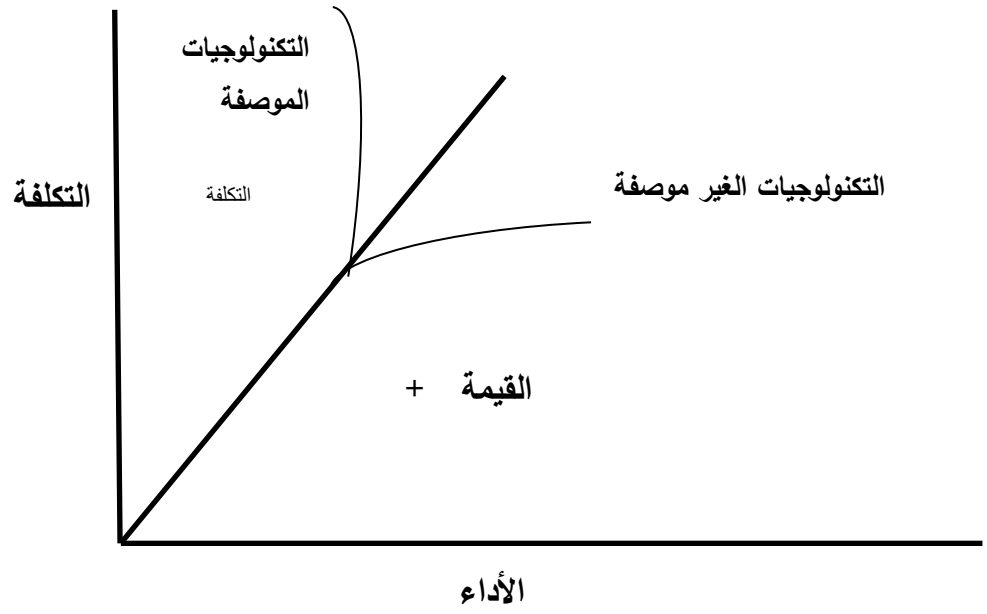

ويمكن تلخيص مشاكل النظام الحالى فى قطاع المنظفات الصناعية فيما يلى:

١. يضع حد أقصى من العوائق على التركيب Max. Restriction on Formulation ويعوق حركة نقل التكنولوجيا Technology Transfer
٢. يحقق حد معين من الأداء "Certain Level of Performance"
٣. قد لا يحقق أعلا مستويات الصحة والأمان للمستهلك لأن النظام الحالى يتعامل بمكونات المنتج وليس بالمنتج ككل.

ومن هنا تتضح أهمية تطوير المواصفات بما يسمح بحرية التطوير التكنولوجى وبالتالى قدرة القطاعات الصناعية على المنافسة فى الأسواق المحلية والعالمية. ولكى يتحقق هذا التطوير يجب التحرك نحو:

- نظام جديد للتشريعات قادر على مواكبة التغيرات التكنولوجية بسرعة
- نظام جديد لا يضع عوائق ومحددات على التركيب مع ضمان أعلا مستويات الصحة والأمان

- يجب أن يعتمد نمو هذا النظام للتشريعات والمواصفات على الحوار Dialogue بين الدولة، ومنظمات حماية المستهلك والصناعة وخبراء محايدين لتحديد مواصفات الجودة.

٧. الخلاصة والتوصيات

أ- تدخل نظم وضع المواصفات القياسية للمنتجات الصناعية بالدول كطرف مؤثر فى مناخ الاستثمار فى ظروف النظام العالمى الجديد بما فى ذلك معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية.

ب- تم استعراض الأساس النظرى والتطبيقات العملية لوضع المواصفات القياسية وتمت الإشارة إلى الكم الهائل للخبرات المتراكمة فى هذا المجال على مستوى مصر والبلدان الأجنبية.

جـ- من خلال دراسة واحدة للمواصفات المصرية القياسية للمنظفات الصناعية تم توضيح مدى الحاجة إلى تطوير نظام المواصفات المصرية ليتلاءم مع السياسات الاقتصادية الجديدة واتفقات الشراكة والتجارة الحرة مع التأكيد على الأهداف الأساسية للمواصفات من ضمان الجودة وحماية المستهلك والبيئة.

د- يجب أن يتبنى أى نظام لتطوير المواصفات المصرية منظوراً شاملا للتطوير يعنى بأسلوب وضع السياسات والخطط وتنمية القوى البشرية فى هذا المجال وتوفير الامكانات المعملية ووسائل الاتصال وتبادل الخبرة ونقل التكنولوجيا واتباع أسلوب المشاركة بين الأطراف المعنية بالمواصفات وهى: الحكومة والصناعة والمستهلك.

٨. المراجع

Amirahmadi, H. and Weiping Wu, 1994: "Foreign direct Investment in Developing Countries", in *the Journal of Developing Areas*, 28 (January): 167-190.

Cascio, J., 1994: "International Environmental Management Standards: ISO 9000's Less Tractable Siblings", in *ASTM Standardization New*, (April): 44-49.

Crandall, R. W. and Lester B. Lave, 1981: *The Scientific Basis of Health and Safety Regulation*. The Brooking Institution. 1-17.

Fairweather, V., 1994: "Understanding ISO", in *Civil Engineering*, (February): 59-61.

Feldman, L.P., 1980: *Consumer Protection: Problems and Prospects*. West Publishing Co., 2nd Edition.

Howell, R. A., Allison, J. R. and Henley, N. T., 1987: *The Legal Environment of Business*. Holt, Rienhart and Winston, Inc., 2nd Edition. 305−309.

Jacobs H. Scott, (February/March 1994): "Why Governments Must Work Together", in The *OCED Observer* No. 186: 13-16.

Kuhre, W. L. 1995: *ISO 14001 Certification: Environmental Management Systems*. Prentice Hall, Inc.

Lowrance, W. W., 197?: *Of Acceptable Risk, Science and Determination of Safety*. William Jaufmann, Inc. 127-154.

Marion, A., 1995: "Are safety and Environmental Performance Standards Optimal Regulatory Instrument?" in *Journal of Regulatory Economics*. 8: 167-179.

Nowell, C. and Shogan, J., 1994: "Challenging the Enforcement of Environmental Regulation", in *Journal of Regulatory Economics*. (1994): 265-282.

Tom Reilly, 1995: "The Harmonization of Standards in the European Union and the Impact on U.S. Business", in *Business Horizons*, V. 38 (March-April), No. 2 28-34.

U.S. Department of Commerce, 1994: "Competing to Win in A global Economy" in *Commerce Efforts to Improve U.S. Competitiveness*, Part II. (Sept. 1994): 101-105.

Woodall, Pam 1994: "The Global Economy" in the Economist 1st.